فان تضمن وقوعه لم يجز النصب نحو ما ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال ابو حيان وهذا
وهذا الشرط لم اد احد شرطه وذكر ابن المصنف ان اباه انفرد في ذلك بابي على في الاعفال
الخامس قال ابن هشام الاجوبة التي تنصب في جوابها تقول اكثرهم انها ثمانية واختصرها ابن مالك
فقال سياق النفي والطلب واختصرها ابن السراج فقال شي واحد غير الايجاب السادس
قال ابن هشام الحق بالاجوبة الثمانية اشيا فقال احدها مجمع عليه والتقليل نحو قلما ياتينا
فيحدثنا وفي نظم الكافية وحمل تقليلا ولسمه على نفي راي قوم فضلا قال وهذا قد يوهم الخلاف
في ذلك وليس مراده فانه نفسه نقل فيه الاجماع الثاني التوبيخ وقد ذكره في الالفية الثالث
التشبيه نحو كانك امير نا فتعطيك الرابع الحصر بانما نحو قولك لن فيكون انما من الاستفهام
بلعل فهذه الاربعة قال بها الكوفيون ما عدا السادس قد اذا قصد بها النفي حكاه ابن سيده وقد
ذكره في التسهيل ما عدا الخامس قال ابن هشام وعندي ان التعليل شرطه ان يقصد به النفي فلو لم يقصد
به الا حقيقة فلا ينبغي ان يجري النفيه لانه حينئذ ايجاب قال ولعل هذا مراد الله وكذا شرطه
التشبيه وهو معنى قول ابن مالك وزاد الكوفيون اجرا التشبيه مجرى النفي انتهى قوله الشذور
او طلب بغير اسم الفعل لو علم ان يستثنى الطلب بالمصدر نحو سقيا ورعيا وبلفظ الخبر نحو رحم الله
زيدا فيدخل الجنة ذكره ابو حيان وفي شرح العمدة احترزت بذكر الفعل من الاسماء المبهمة امرا نحو دراك
او نهيا نحو اياك والشر او دعا نحو اللهم عونك فهذه ومثلها ليس لها جواب منصوب واحترزت بصريح
من فعل معناه الطلب ولفظه لفظ الخبر كقوله تعالى والمطلقات يتربصن ووقفنا الله ثم رايت ابن هشام
قال في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وسع ان تقعد الخلاف باسم الفعل
ما لم يظهر نقل بخلافه يعرف فهذا به مشى في شرح الشذور على ما هو الراجح عنده قوله الكافية والثاني
ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او عن او عرض فيه امر ان الاول يحتاج الى تعيين الامر
والنفي والاستفهام والنفي بما تقدم في كلام الالفية والشذور وما يرد عليهما الثاني قال ابن القوا
ادرج الدعاء في قسم الامر والنهي ولم يذكر التحضيض ولا بد من ذكره قلت كانه ادرجه في العرض
قولهم والواو كالفا قال ابو حيان لا احفظ النصب ما بعد الواو وبعد الدعاء والعرض والتحضيض
والرجا فينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع قولهم والعبارة للالفية وبعد غير النفي جزما اعتمد في تعليق ابن
هشام قال القاضي في اعرابه واظن من كلام ابي حيان لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان يستثنى
ايضا لو التي للتمني في نحو فلو ان لنا كرة فيكون على اسم خالص فعل عطف قال ابن قاسم اطلق في العاطف

ولم يسمع

ولم يسمع الا في الواو والفا وثم واو وقال ابو حيان لا يجوز ذلك في غيرها وقد نص على ذلك في
الشذور قولهم فينصب ان باسما او محذوف قال ابن هشام ظاهر الوجوب واشكل عليه القراءة بالرفع في
او يرسل والجواب انه حينئذ مستانف لا معطوف على الاسم **باب عوامل الجزم**
الكافية والشذور ولام الامر ولا في النهي وعليه لام الدعاء ولا في الدعاء وهما داخلتان في قول الالفية بلا
ولام طالبا قوله فلم انقلب المضارع الى الماضي دون لفظ وان الاصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا
مضارعه الى المضي ونفي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيبويه ان لم ولما يصرفا لفظ الماضي الى المضارع
دون معناه لانه جعله لم نفي فعل ولما قد فعل ثم قال قال اصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل انك
اذا ناقضت قيام زيد فقام قال زيد قلت لم يقم زيد وان قلت قد قام قلت لما يقم والمناقضة انما
تكون بادخال النفي على ما اوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه الا ترى انه لو قال زيد قايم فاردت
مناقضته ما تقلب ما زيد قايم فدخل ذلك على ان لم ولما دخلت على الماضي وغير باللفظ والصافان
صرف التعبير في لم يقم ولما يقم الى جانب اللفظ اولى من صرفه الى المعنى لان المحافظة على المعنى اولى وليست
كذلك لانها خدمة للمعاني قال فان قيل فهلا صرفتم التعبير في مثل ان قام زيد الى جانب اللفظ فاعتقدتم
ان الاصل يفعل لكن الارادة غيرت اللفظ الى المعنى فالجواب ان الموجب لذلك ان الشرط يطلب معنى الاستقبال
وجب ان يعتقد صرف معنى فعل اليه ولم يكن يبقى معنى المضي ولم يحتج الى جعل اداة الشرط عليها فلا يكون تصرف اللفظ
موجب وليس كذلك لم ولما فانهما لا يصلح بعدهما صيغة فعل فوجب ان يعتقد انهما غيرا صيغة فعل الى ان
يفعل انتهى قولها ويختص الاستغراق وجواز حذف الفعل يختص ايضا بانها لا تقترن باداة شرط ولا يكون
منفيها الا قريبا من الحال ويكون متوقع الثبوت بخلاف في المغني قوله الشذور وما يوهمه لغيره ظاهره
انها مستوية وذكر بدر الدين ان مهما اعم موما قولهم والعبارة له وثانيهما جوابا وجزاء قال ابو حيان
التسمية بهما مجاز لان الجزاء هو الفعل الموعود على فعل اخر ثوابا او عقابا وهو مفقود لكنه لما كان هذا
الفعل مرتبا على فعل اخر شبه الجزاء فسمي به وانما يسمى جوابا لانه لما لزم عن القول الاول صار كالجواب
الاتي بعد كلام السايل قوله الالفية وماضيين او مضارعين يلفيهما او متخالفين ليست الصور على حد
سوا فقال في التسهيل وكون فعلي الشرط ماضيين وضعا لمصاحبة احدهما وكلاهما او مضارعين يلفيهما
او متخالفين ليست الصور على حد سوا فقال في التسهيل وكون فعل الشرط ماضيين وضعا او لمصاحبة احدهما
او كلاهما او مضارعين دون لم اولى من سوى ذلك وفي العمدة وكون الشرط ماضيين او مضارعين كثير ونحا
بتقديم الماضي متوسطا وبتاخيره قليل وقال ابو حيان نصوا ان الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور

Copyright © King Saud University